# تطوير ممارسات الادخار التعاويي" أداشي" وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية: شمال نيجيريا نموذجاً

إعداد

يهوذا حسين عمر

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية الإسلامية والتمويل

معهد المصرفية الإسلامية والتمويل الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

مايو ٢٠١٦م

## ملخص البحث

يقصدُ بالادخار التعاوين الداشي في هذه الدراسة تلك الجمعيات التعاونية بنوعَيها الفردية والجماعية والتي يتفق في أشهر صورها مجموعة من الناس على دفع مبلغ معين في زمن محدد، ثم يُدفع كل ذلك المبلغ لواحد منهم في المرة الأولى، ثم للآخر في الثانية، إلى أن يستلم المبلغ جميعُهم. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية هذا النوع من التمويل العادي ومدى استجابة الناس له واستفادهم منه في قضاء حوائجهم استهلاكاً واستثماراً، كامتلاك المنازل والسيارات، أو الحصول على رأس مال، بشكل ملفت للنظر إلى دراسته وتطويره لتقديمه للمصارف الإسلامية كمنتج تمويلي حديد، حاصة في شمال نيجيريا. سلك الباحث في ذلك منهج التحليل والمقارنة والنقد بمناقشة ما توصل إليه من البحث المكتبي، وتبيين ما ألفاه من البحث الميداني عن طريق مقابلة بعض الفقهاء والاقتصاديين والصرافين والمحاسبين، كما اشتملت المقابلة على بعض مؤسسي أدشي ومشتركيه. وقد درس البحثُ تخريجاته الفقهية لتأصيل الأسس التي يستمد شرعيته منها، حيث قسم تلك التخريجات على قسمين: التخريجات الواضحة التي تتمثل في الادخار والقرض والتعاون، والتخريجات غير الواضحة التي هي السفتجة، وقاعدة "أسلفني أُسلفَك"، وقاعدة "كل قرض جرّ منفعة فهو ربا"، ومسألة "بيعتَين في بيعة"، ثم أيّد تخريجه على الادخار والقرض والتعاون وكذا السفتجة بخلاف القاعدتين ومسألة "بيعتين في بيعة"، كما أيّد القول بجواز هذه المعاملة بأدلة فقهية معتبرة، ثم تطرّق إلى مسألة الضمان ومسئوليته فيه، حيث أثبت أن الضمان على مؤسس هذا التمويل بوصفه أجيراً مشتركاً، يجوز له أخذ الأجرة على تنظيمه من حصة المشتركين. ومن منتجات الدراسة أيضاً توضيح أوجه المقارنة الفقهية بين أداشي وبين بعض المنتجات المالية الإسلامية المشهورة كالمرابحة والتورق والتكافل. ثمّ أحيراً توصى الدراسة بتقديم أداشي في المصرف الإسلامي باقتراح صورتين للمصرف إحداهما يتم فيها عقد التمويل عن طريق *أداشيّ* بين المصرف والمشترك ثم يقوم موظفو المصرف باستلام أسهم المشتركين المرسومة باسم المصرف حسب خطة مصرفية واضحة، والثانية أن يتم العقد بين المصرف ومؤسسي أداشي.

#### **ABSTRACT**

Adashi funding is defined in this study as an informal agreement, in both individual and group form, between a number of people in which, in its most famous form, they agree to collect a certain amount of money at a specified time and give the cumulative amount to one member in a circle until each member of the group receives the cumulative amount gathered at a particular time. The study aims at highlighting the significance of traditional Adashi saving or financing and also evaluate people's response to it and the benefits they draw from it in solving personal financial problems, making investments, buying properties (such as houses and cars), or even raising capital for businesses. The study also attempts to examine its development and the viability of proposing it (Adashi) as a new product to Islamic banks particularly in the northern part of Nigeria. In arriving at the conclusion of the study, the researcher critically and analytically used library resources as well as survey techniques by interviewing some scholars, economists, bankers, accountants, and a number of Adashi participants and organizers. Based on critical discussion of references from Islamic jurisprudence on which the legitimacy of Adashi could be established and what could and could not be driven out of it, the study suppots the legitimacy of Adashi transaction. Moreover, the study also finds out that the Adashi organizer, as a trustee of the Adashi fund, can be considered as Ajeer Mushtarak which is lawful for him to be paid for his role in organizing and managing the transaction. The study concludes that other Islamic financial products, such as Murabahah, Tawarrug and Takaful are not more lawful than Adashi. Finally, the possibility of implementing Adashi by Islamic banks in other places and how they (Islamic banks) would benefit from it is also recommended by the study.

#### APPROVAL PAGE

The thesis of Yahi	uza Husaini Umar has been approv	ed by the following
	Azman Mohd Noor Supervisor	-
	Arif Ali Arif Internal Examiner	-
	Shofian Ahmad	-
	External Examinar	
	Muhammad him California I. I. C	-
	Muhammad bin Sa`du al-Jarf Chairperson	-

#### **DECLARATION**

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except

where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently
submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.
Yahuza Husaini Umar

Date: .....

Signature:

#### الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦م محفوظة لـ: يهوذا حسين عمر

# تطوير ممارسات الادخار التعاوني" أداشي" وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية: شمال نيجيريا نموذجاً

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط
  الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأحرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير
  العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين 4.

	أكد هذا الإقرار: يهوذا حسين عمر
التاريخ:	التوقيع:

إلى الأبوين العزيزَين وإلى زوجي الغالية أم أولادي أتقدم بإهداء هذه الرسالة المباركة، وإلى جميع من يتصفح صحائف هذا البحث للإفادة أو الاستفادة، أسأل الله العلي القدير أن ينفعنا به جميعاً.

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هداني لهذا، وما كنت لأهتدي إليه بتقديم هذا البحث على هذا النحو لولا أن من الله علي، فله الحمد في الأولى والآخرة. ثم الشكر والتقدير موصول إلى مشرفي الكريم الأستاذ المشارك الدكتور عزمان محمد نور الذي فتح لي سعة صدره، وبسمة وجهه، وباب مكتبه – مع كثرة انشغاله وضيق وقته – ليدلني ويرشدني إلى أنسب طريق يمكنني من إخراج هذا البحث بصورته، فجزاه الله خيراً. كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتوره نور دياوانات التي كانت المشرفة المشاركة فجزاها الله خيراً. والشكر والتقدير موصول إلى ذلك الصرح العلمي الشامخ الجامعة الإسلامية العالمية والشرفية الإسلامية والتمويل الذي منحني الفرصة لإتمام الدكتوراه في تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل، وإلى كل من أعانني مادياً أو معنوياً في إعداد هذه الدراسة، سائلا المولى عز وجل أن يوفقهم جميعاً وإياي لحدمة البلاد والعباد، إنه بالإجابة جدير.

# فهرس محتويات البحث

ملخص البحتب
ملخص البحث باللغة الانجليزية
صفحة القبولد
صفحة التصريح
صفحة الإقرار بحقوق الطبع
الإهداء
الشكر والتقدير
المقدمة المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقد
التوطئة: أهمية البحث وسبب احتياره
أهمية البحث وسبب اختياره
إشكالية البحث وأسئلته وأهدافه وفرضيته ومنهجه وحدوده
أسئلة البحث
أهداف البحث
فرضية البحث
منهج البحث
حدود البحث
هيكل البحث
الدراسات السابقة للبحث
الفصل التمهيدي: المدخل إلى موضوع البحث
الدحيث الأول: زرزة محتصرة عن محتمد شمال زرجيرا

۲۸	المبحث الثالث: أداشي وصوره في المحتمع العربي وفي مجتمع ملايو الماليزي
	المبحث الرابع: تسمية <i>أداشي</i> بالادحار التعاويي ومقارنة تطبيقاته بين شمال
٣٣	نيجيريا وغيره
٣٧	، الأول: التخريجات الفقهية لمسألة <i>أداشي</i>
٤١	المبحث الأول: تخريج أداشي على مسألة السفتجة. وفيه مطالب ثلاثة:
٤١	المطلب الأول: التعريف بالسفتجة
٤٥	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في السفتجة أو المنفعة اللام محضة للمقرض.
٦٣	المطلب الثالث: علاقة السفتجة بجمعيات أداشي
٦٥	المبحث الثاني: تخريج جمعيات أداشي على مسألة "أسلفني وأسلفك"
٦٥	المطلب الأول التعريف بمسألة "أَسْلِفْني وأُسْلِفَك"
٦٩	المطلب الثاني أقوال الفقهاء في مسألة "أَسْلِفْني وْأُسْلِفَكْ"
٧٦	المطلب الثالث: علاقة مسألة "أَسلفني وأُسلفَك" بجمعيات <i>أداشي</i>
	المبحث الثالث: تخريج جمعيات أداشي على قاعدة "كل قرض جرّ نفعاً فهو
٧٨	ربا"
٧٨	المطلب الأول: التعريف بقاعدة "كل قرض جر نفعاً فهوربا"
۸٦	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في قاعدة "كل قرض حر نفعاً فهو ربا"
	المطلب الثالث علاقة قاعدة "كل قرض جر نفعاً فهو ربا" بجمعيات
۹١	أداشي
۹٣	المبحث الرابع: تخريج جمعيات أداشي على مسألة بيعتين في بيعة
۹٣	المطلب الأول التعريف بمسألة "بيعتين في بيعة"
	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في مسألة بيعتين في بيعة

الفصل الثاني: الحكم الفقهي <i>لأداشي والضمان فيه وأخذ الأجرة عليه</i> ١١٠
المبحث الأول: الحكم الفقهي لأداشي
المطلب الأول: القول بالجواز وأدلته
المطلب الثاني: القول بالتحريم وأدلته
المطلب الثالث: القول بتجويز بعض الصور وتحريم بعضها
المطلب الرابع: المناقشة والترجيح
المبحث الثاني: الحكم الفقهي لمسألة الضمان في أداشي وفيه
المطلب الأول: أهمية الضمان في جمعيات أداشي
المطلب الثاني: اعتبار مؤسس <i>أداشي</i> أجيراً مشتركاً ومذاهب العلماء
في تضمينه
المطلب الثالث: أدلة تضمين الأجير المشترك وأدلة تأمينه
المطلب الرابع مناقشة الأدلة والترجيح
المبحث الثالث: الحكم الفقهي لأحذ الأجرة على تنظيم وإشراف جمعيات
أداشي
المطلب الأول: دور المصرف الإسلامي كمؤسس لجمعيات أداشي١٦٠
المطلب الثاني: حكم استعمال الجاه لنفع الغير
المطلب الثالث: حكم أخذ الأجرة من حصة مشتركي أداشي مقابل
خدمات التنظيم
المطلب الرابع: المناقشة والترجيح
الفصل الثالث: علاقة <i>أداشي</i> بعض المنتجات المالية الإسلامية واقتراحه <i>كمنتج</i>
مصر في إسلامي١٧١
المبحث الأول: المرابحة والأداشي. وفيه مطالب ثلاثة:
المطلب الأول: تعريف المرابحة
المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في المرابحة

1 \ 7	المطلب الثالث: مقارنة بين المرابحة و <i>اداشي</i>
١٨٦	المبحث الثاني: التكافل وأداشي
١٨٦	المطلب الأول: تعريف التكافل
19	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في التكافل
١٩٤	المطلب الثالث: مقارنة بين التكافل وأداشي
١٩٧	المبحث الثالث: التورق و <i>أداشي</i>
١٩٧	المطلب الأول: تعريف التورق
199	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في التورق
۲۰٤	المطلب الثالث: مقارنة بين التورق وأداشي
لامية ٢٠٦	المبحث الرابع: اقتراح جمعيات <i>أداشي ك</i> منتج جديد في المصارف الإس
۲۰۶	المطلب الأول: المصارف والمعاملات من المنظور الفقهي
	المطلب الثاني: اقتراح التمويل عن طريق <i>أداشي ع</i> لى المصارف
717	الإسلامية
۲۳٤	المطلب الثالث: الوصف الإجمالي للمقابلات
في	المطلب الرابع: الوصف العام للبيانات مع اقتراح صورتَين كمنتج
7	المصارف الإسلامية
ro7	الخاتمة
700	التوصية
Y07	المصادر والمراجع
۲۷۸	فهرس الآیاتفهرس الآیات
۲۸۰	فهرس الأحاديث والآثار
۲۸۲	فهرس الآثارفهرس الآثار

#### المقدمة

#### التوطئة: أهمية البحث وسبب اختياره

الحمد لله الذي من على عباده بالإسلام شرعة ومنهاجاً، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد قدوة للخلق وبرهاناً، وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان سلوكاً واعتقاداً.

وبعد

فإن البحث عن الوسائل التي تعين الناس على كسب المال الطيب تكاد تكون من المسائل الضرورية التي يجب على الباحثين الاقتصاديين، والمفكرين الإسلاميين، الاعتناء بها، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد حث على كسب المال واستثماره في كتابه الكريم، ذلك الكسب المقيد بضوابطه الشرعية التي تحقق للأمة مصالحها، وتدفع عنها من المفاسد ما يضيرها، كما أرشد الناس إلى الطرق الكفيلة لمصالحهم في إنفاق هذا المال واستهلاكه.

جعل الله المال قواماً لحياة البشر، ولازماً من لوازمها، ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ النَّاس، النِّي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴿ . ولهذا لم يختلف اثنان في أن المال ضروري لحفظ معاش الناس، فالناس من قديم الزمان اعتادوا أن يصرفوا شيئاً من أموالهم لسدّ حاجاتهم الحاضرة، وأن يدّخروا شيئاً منها لسد حاجاتهم القابلة، خصوصاً إذا التمسوا تهديداً اقتصادياً قابلاً، أو مهاماً يحتاج إلى استعداد، كما أرشد يوسف عليه السلام قومه: ﴿ فَمَا حَصَدتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُئبُلِهِ إلا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ .

هكذا أضحت مسألة الاتحار من أهم المسائل التي يتناولها الاقتصاديون في مباحثهم، ذلك الاتحار الذي يساعد في نمو اقتصاد القوم، وينشّط عملية الاستثمار،

النساء: ٥.

۲ يوسف: ۳۷.

ويكون بعيداً عن الاكتناز الذي يؤدي إلى حبس المال بلا استثمار، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ".

ومن لطف الشريعة الإسلامية الغرّاء غرسُ روح الأخوة والمجبة والتعاون بين الناس، فالواحد قد يكون ضعيفاً لوحده، قوياً مع غيره، أو يكون عاجزاً في نفسه، قادراً بغيره، وأياً ما كان الإنسان فإنه بحاجة إلى غيره من الناس، ولهذا كان الإسلام قد حافظ بكل حيادية وعدل هذا الارتباط الذي بين الواحد والآخر، على أساس الأخوة الإنسانية، أو الدينية، أو الاجتماعية، وجعل التعاون بينهم على البر والتقوى من أرسخ ما يُبنى عليه الجتمع، فالزكاة والنفقات من أبرز همة التعاون الاجتماعي، وعقود الشركات، والمضاربات من أقوى ما يستعان به في تقوية الإنسان بغيره، فالمضارب يتقوّى برب المال، ورب المال يتقوى بالمضارب، والمشترك يتقوّى بشريكه، وكذا العكس، وكل ما أدى إلى نزع روح الأخوة والتعاون فقد حذّرنا منه الإسلام، وكثير من العقود المالية المحرّمة، إنما حرّمت لكونها تؤدي إلى انتشار العداوة والبغضاء في المجتمع، وقد جمع الله ذلك في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقُوكَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِشْمِ وَالْعُدُوانِ أَنْ. وباحتصار فإن تطبيق نظام الإسلام في مجال الاقتصاد، يجعل الحياة تنمو وترقى، وذلك عن طريق الجهد الفردي، نظام الإسلام في مجال الاقتصاد، يجعل الحياة تنمو وترقى، وذلك عن طريق الجهد الفردي، أو الجهود المتبادلة القائمة على روح الأخوة والمودة.

لقد أشغل الناسَ قضية الأزمة الاقتصادية، والتي تعدّ كارثة كبيرة من كوارث هذا العصر، نتيجة الأنظمة التمويلية المصرفية المعاصرة التي لا ترقب للبشرية إلا ولا ذمة، وهي لا تعرف إلا الدّين إقراضاً وتقريضاً، مع انتظار الفائدة في كلِّ بطريقة مباشرة أو بأخرى، وتحرّكت أقلام الباحثين والمفكرين الإسلاميين والاقتصاديين للبحث عن بديل مناسب ليحلّ محل تلك الأنظمة، ويكون بعيداً عن تلك الأزمات وأسباها، يمعنى أنه يتحتّم عليهم إيجاد حلول مناسبة تزيل هذه الأزمات، أو على الأقل تقلّل من بأسها وضرواتها، مما أدى إلى إنشاء المصارف التي تعتني بشريعة رب الأرباب في منتجاتها ونشاطاتها.

۳ التو بة: ۳٤.

المائدة: ٢.

درس الباحث أصول العقود المالية في ضوء القرآن الكريم في بحثه لنيل درجة الملحستير، ودرس من خلاله بعض المنتجات التمويلية المصرفية، عندئذ أدرك أن حذور خدمات المصارف التقليدية لا تخلو أن تكون ديناً، إقراضاً، وتقريضاً، وهي تحتاج في نفس الوقت إلى ربح، ولعل الأمر في المصارف الإسلامية لا يبعد أن يكون كذلك، فاضطر أولئك إلى الإقراض بالربا، واضطر هؤلاء إلى الحيل، وكلا النشاطين يؤدي إلى انتشار القرض بين الناس، حاصة إذا خلا من طابعه التعاوي الاجتماعي، فلذلك هممت أن أقدم دراسة تمويلية يمكن لكل من العميل والمصرف الانتفاع كما من غير اقتراض يؤدي إلى تمديد اقتصاد الناس، ويسهل تطبيقها وجعلها ضمن منتجات المصارف الإسلامية، وهي دراسة لبعض تجارب تمويلية تقليدية يمارسها الناس في بلاد هوسا النيجيرية، يسمولها أداشي" لبعض تجارب تمويلية تقليدية يمارسها الناس في بلاد هوسا النيجيرية، يسمولها أداشي وفكر في أبعادها الفقهية، فوجدها ممارسة تستحق الدراسة لكشف تجارها، وتطوير وفكّر في أبعادها الفقهية، وبيان أحكامها الفقهية، ومآلاقا الاقتصادية، ومن ثُم دراسة إمكانية تطبيقها في المصارف أو الأنظمة المالية الإسلامية.

وبما أن ممارسة أداشي هذه لها صور متنوعة في تلك البلاد، والتي سأقوم بدرستها وإبرازها في هذا البحث إلا أنني أرى ضرورة توضيح معالمها، وبيان جذورها التي يمكن أن تشمل جميع الصور ضمناً، لكي تتضح الفكرة، وتتجلّى جوانب الدراسة فيها. وسأشير هاهنا إلى أهم الصور التي تُعدّ من أبرز ما يمارسها القوم من هذا النشاط كالتالى:

الصورة الأولى: "أن تقوم مجموعة معينة بدفع مبلغ معيّن على السواء دَورياً، يقوم أحدهم بجمع هذه المبالغ في كل دَور ليسلمها جميعاً إلى واحد منهم حسب الاتفاق، إلى أن ينتهي الدور إلى الجميع".

وإنما لجأ الناس في بلاد هوسا النيجيرية وغيرها إلى هذه الممارسة لأجل التمويل عن طريق الاادخار (saving) خاصة إذا كان لديهم مهمة تحتاج إلى مبلغ أكبر من دخلهم، فيستعينون بها كأسهل طريقة في جمع ذلك المبلغ المطلوب عندما يأتي الدور إلى أحدهم، وهذا الدور قد يكون أسبوعياً، أو شهرياً، أو أكثر حسبما يتفقون عليه، وقد يكون للقائم بجمع المبالغ في كل دور نسبة مئوية من أجل عمله الزائد، إذا طان عضواً من المشتركين،

أو من أجل متاعبه إذا لم يكن. وقد يكون ذلك تبرعاً منه من دون أن يأخذ شيئاً مقابل عمله. وهذه الصورة لـ الداشي تعتبر من أغلب ما يمارسه الناس، وإن كان هناك صور أخرى لا تزال تمارس عندهم، وغالباً ما يقصدون هذه الصورة في قضاء حوائج خاصة، كشراء المترل، أو السيارة، أو الزواج، أو التزويج، أو إيجاد رأس مال، أو غير ذلك.

الصورة الثانية: "أن يقوم كل فرد من جماعة معينة بدفع مبلغ معين على السواء دورياً لواحد منهم إلى مدة معينة، ثم يقوم بتوزيع هذه المبالغ على السواء لجميع أفراد المجموعة". وهذه الصورة أيضاً منتشرة في بلاد هوسا، حيث يقصدونها عند قدوم موسم من المواسم التي يحتاج البعض إلى أكبر مبلغ ممكن، كموسم العيدين، وقد يقصدها بعضهم للحج، أو العمرة في رمضان، أو غير ذلك.

الصورة الثالثة: وهي تُعدّ حديثة بالنسبة إلى الصورتين السابقتين، ويمكن حدّها بألها: "قيام شخص معروف بجولات لتكوين مجموعة يدفع له كل فرد منها مبلغاً معيناً دَورياً على السواء، فيقوم بتسليم ما جمع إلى أن يعمّهم الدَّور جميعاً". وهذه الصورة تشبه الصورة الأولى إلا ألها تخالفها في النقاط الآتية:

- ١- كون القائم بتكوين المجموعة ليس من المشتركين، قد يكون فرداً، وقد يكون شركة.
- حون القائم بتكوين المجموعة يشترط عليهم نسبة معينة يأخذها من نصيب كل
  المشتركين عند حلوله قبل أن يسلمها لهم.
- ٣- الغالب في هذه المجموعة لا يعرف أحدهم شركاءه، وإنما هم يعرفون جميعاً- مؤسس المجموعة، -فرد أو شركة-خلافاً لصورتي الأولى والثانية، فإلهم -في الغالب- أصحاب، وأصدقاء، وزملاء.

الصورة الرابعة: هي تطوير للصورة الثانية، حيث يقوم الفرد بجولة لتوزيع سجلات وكرود تحمل اسمه وعنوانه، فيأخذ ممن رغب في المشاركة مبلغاً من المال يومياً، ويسجل مقدار ما دفع مع التاريخ، ثم يقوم كل من المشارك والمنظم بالتوقيع، ويحتفظ كل منهما بسجل شهري يحمل جميع بيانات الدفع والاستلام، فيقوم المنظم بحفظ هذه المبالغ على أن

يؤديها لصاحب المال متى ما طلب، ويكون له نسبة معينة من مجموع المال مقابل ما يقوم به من متاعب الجمع والحفظ والتنظيم.

إن الغاية الأساسية من وراء تلك الممارسات هي تمويل وادخار المال إلى أجل مّا، لقضاء حاجة مّا، وهذه الحاجة غالباً ما تفوق دَخَل الفرد، فيحتاج الواحد منهم إلى طريق يمكّنه من جمع هذا المبلغ من كسبه، ومن غير أن يكون له سلطة على ماله فينفقه في أشياء أخرى، ولا عن طريق اقتراض يقوده إلى ما لا يحمد عقباه، ولهذا لجأوا إلى أداشي فوجدوه وسيلة مناسبة لمستواهم المعيشي والفكري في جمع أموالهم، بخلاف ما لو احتفظوا بأموالهم بأنفسهم، أو في حسابهم المصرفي، فإن الواحد منهم حينئذ يكون مسيطراً على ماله، وهذا ما يسهّل عليه صرفه في حوائج أخرى قبل حلول المدة التي يريد فيها ذلك المال، أو قبل أن يصل المبلغ إلى القدر الذي يريده، إضافةً إلى أن هناك عدداً لا بأس به من هؤلاء القوم لم يفكّروا أصلاً في أن يكون لهم حسابات مصرفية، وهذا مما ستحاول الدراسة الوصول إليه، لجلب أولئك القوم إلى فتح الحسابات في المصرف بتقديم خدمة لهم يعرفونها، ويستحسنونها، بل ويمارسونها طبقاً عن طبق، خاصة أن تلك البلاد مقبلة على بدء تطبيق ويستحسنونها، بل ويمارسونها طبقاً عن طبق، خاصة أن تلك البلاد مقبلة على بدء تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، مع كون الأموال التي تُجمع في أداشي أموالاً لها وزنها وقيمتها، النظام المصرفي الإسلامي، مع كون الأموال التي تُجمع في أداشي أموالاً لها وزنها وقيمتها، ومن المكن توسعة مجالاتها كما ستقترح الدراسة.

وممارسة "أداشي" تختلف عن وسائل التمويل المصرفية المطبّقة حالياً، كالتأمين التعاوي مثلاً، لأن الغرض من التأمين هو تأمين الناس على أخطار يمكن أن تلحق بهم، أما أداشي فغرضه الحصول على السيولة بجمع المال مقسطاً عن طريق المجموعات. كما أنه يخالف المشاركة المتناقصة في الكمّ، والكيف. أما الكمّ فلأن "أداشي" يُقصد به أشياء كثيرة، منها البيت والزواج والتزويج والحج والعمرة، وغير ذلك، كما أن الكيفية التي يتمّ عنها تختلف تماماً على الكيقية التي تتمّ عنها المشاركة المتناقصة، ومع هذا فستتناول الدراسة المقارنة بين "أداشي" وبين بعض الوسائل التمويلية المعاصرة.

يرى الباحث أن البعد الفقهي لممارسة جمعيات أداشي يئول إلى عقود القروض، أو الودائع، كما يدخل أيضاً في عقود التعاونيات إن صح هذا المصطلح، وإلا فإن ظاهرة التعاون فيه واضحة حداً، ولهذا سمّاها: "الادخار التعاوني" لما فيه من التعاون بين

المشتركين، أو بين المشارك والجهة المنظمة لهذه الأنشطة التمويلية عن طريق أداشي، فكلُّ من الشركاء يُدلي بدلوه، ليتقوّى بعون شريكه.

#### أهمية البحث وسبب اختياره

إن الدراسة في مجال الاقتصاد القائم على تحصيل المال بوسائله الشرعية، وصرفه في مصارفه المنتجة الجائزة شرعاً لا يقل أهمية من سائر الأبواب الفقهية الأخرى، خاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وفي ظل هذا العصر الذي يشهد الطغيان المادي في كافة مجالات الحياة، خصوصاً تلك الدراسات التي تسعى إلى تطوير تجارب الناس، لتأخذ بأيديهم إلى جمع الأموال وادخاره، كي يستفيدوا منها -مستقبلاً في قضاء حوائجهم، من غير سُلْفة يشق عليهم قضاؤها، ولا دَيْن ينتهي بانتزاع ممتلكاقم، بل عن طريق مشاركة قائمة على روح الأخوة والتعاون، اللذين غرسهما الله تعالى في قلوب أصفيائه، ودعا إليهما جميع عباده.

إن المجتمعات الفقيرة، والشعوب الضعيفة، التي يعيش غالبها على دَخَل لا يكفي لقضاء حوائجه، في حاجة إلى طريقة تمويلية سهلة وبسيطة، يمكن من خلالها ادّخار مبلغ يساعده على ارتفاع مستواه المعيشي، ويعينه على قضاء حاجته من غير دَين يقضي على ما يملك.

إن الادّحار يُعد من العوامل التي تدفع اقتصاد القوم إلى الأمام، وهذه المجموعات التعاونية قد مارسها قوم ولا يزالون يمارسونها فأفادتُهم في أشياء كثيرة من حياتهم اليومية والدينية، بطريقتهم التقليدية، وها هي الآن تقدَّم لهم في ثوب جديد، تضمن لهم أموالهم، وتناسب عصورهم، وتقضي على كثير من مشاكلها التي يعانون منها، ومن دون شك فإن تطويرها وممارستها في المصارف، ستكون كفيلة لمساعدة الطبقة الدنيا الذين يسمعون تحديدات الفقر في آذانهم، والذين يشعرون بأمارات العجز في أفكارهم.

حفظ المال ضرورة من ضرورات الخمس التي يجب القيام بحفظها في الفقه الإسلامي، وضياع الأموال في أنشطة أداشي فاش، والخصومات فيها معروفة، واستمرار

الناس فيها مع هذه المخاطر دليل على حاجتهم إليها، لذا كان تقديم دراسة تقوم باقتراح تنظيم تلك الأنشطة الأداشية في ضوء الفقه الإسلامي يكاد يكون ضرورياً لما ذُكر.

وبتطوير هذه الممارسة يمكن ظهور فائدتها ليس للمساكين وأصحاب الدخل المحدود فحسب، بل حتى لأصحاب الأموال والثروات فيمكنهم الاشتراك فيها حسب مستوياتهم، كما يستعين بها العمال والموظفون فيشتركون بقسط من رواتبهم، بالإضافة إلى استفادة المصارف التي تجرى فيها المشاركة، حيث يفتح جميع الأعضاء حساباً فيها، وخاصة إذاكانت المشاركة طويلة الأمد، ولربما تقتطع شيئاً من حساب كل مشترك جزاءً على الخدمات التي تقدمها.

ونجاح هذه الدراسة يعني تقديم خدمة، خاصة للشعب الأفريقي الذي هوأكثر حاجة إلى مثل هذا النشاط، كما يمكن بذلك جلب عدداً منهم إلى التعامل بالمصارف في شمال نيجيريا، والذي قد يستفيد منه المصرف الإسلامي الجديد بنيجيريا والمسمى بالجائز بالذات.

ناهيك عن غياب القرض الحسن في عصرنا هذا، حيث أصبح عزيزاً أن تجد من يُقرضك إياه، وكون هذه المشاركة بعيدة عن القرض الذي يعجز صاحبه عن أدائه غالباً، والذي قد يسبب أزمة اقتصادية، أو يزيد انتشارها على الأقل.

أضف إلى ذلك أن مسائل أداشي لها علاقة بالقرض من الجانب الفقهي، وهذا يؤكد أهمية دراسة هذا الموضوع لكون غالب منتجات المصارف الإسلامية أيضاً من القرض حسب المنظور الفقهي الإسلامي، وسيقوم الباحث بمطالعة الكتب الفقهية القديمة والحديثة للبحث عن حذور ومخارج تلك الممارسات التميلية عن طريق أداشي.

ولعلّ هذا العرض الموجز كافٍ في إبراز أهمية الموضوع، وكشف الأسباب الداعية إلى اختيار هذه الدراسة موضوعاً للبحث، ولأجل هذا رأيت أن أبذل قصارى جهدي بحثاً واستكشافاً، سؤالاً ومقابلةً، قراءة ودراسة، مسترشداً بمشرفي وأساتذتي، ومستفيداً بزملائي

-

<sup>°</sup> وقد أيد هذا بعض المقابَلين كما سيأتي في آخر المبحث من هذا البحث.

وأقراني، لأصل إلى ما عند القوم من تلكم الممارسات ثم أقوم بتحريرها، وتطويرها، وتقديمها لهذه الجامعة المباركة.

#### إشكالية البحث وأسئلته وأهدافه وفرضيته ومنهجه وحدوده

يُشكل على البعض أهمية الادخار التعاوي "أداشي" في شمال نيجيريا لدرجة أن كثيراً منهم يفضل هذا النوع من التمويل على التمويل المصرفي، مع المخاطرة الموجودة فيه، كما يتساءل الآخر عن إمكانية استخدامه كمنتج تمويلي في المصارف، أو عن وجه الاستفادة من المصرف من هذه الممارسات التعاونية إذا هي أُجريت في المصارف الإسلامية، خاصة أن بعض العلماء قد أصدر فتوى بتحريمها، وعارضها الآخرون بتجويزها، وتوسط بعضهم، فقال بالجواز في حالة، وبالمنع في أخرى، ويتساءل آخرون عن كيفية التخريجات الفقهية لهذا النشاط التمويلي عن طريق أداشي، وما وجه العلاقة والمقارنة بين الادخار التعاوي وبين الوسائل التمويلية التي تقدَّم —حالياً في بعض المصارف الإسلامية... ولهذا يحدد الباحث هذه الأسئلة في النقاط التالية:

#### أسئلة البحث

- 1- ما هو الادخار التعاوي "أداشي" وصوره، وكيفية ممارسته في بلاد "هوسا" وغيرها؟ ولماذا يفضل الهوساويون ادّخار أموالهم عن طريق أداشي على ادخارها في المصارف؟
- ٢- ما هي التخريجات الفقهية التي يمكن تخريج ممارسات الادخار التعاوي "أداشي"
  عليها؟
- ٣- ما حكم الادخار التعاوي الفقهي؟ وما هو دور مؤسسيه؟ وهل يجوز له أخذ الأجرة على عمله؟ ومن هو المسئول عن الضمان؟
- ٤- ما هي أوجه العلاقة بين أداشي وبين بعض المنتجات المالية الإسلامية؟ وما هي صورة الادخار التعاون المقترَحة للمصارف الإسلامية؟

#### أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة مسائل الادخار التعاوي "أداشي" دراسة مكتبية وأخرى ميدانية عن طريق المقابلة الشخصية للوصول إلى الأجوبة المناسبة لأسئلة البحث حسب النقاط التالية:

- ١- إبراز صورالادخار التعاوي "أداشي" وأهميته، كما تُجرى في بلاد "هوسا"،
  وسر تفضيله على التمويل المصرفي لدى البعض.
- ٢- دراسة أبعاد الادخار التعاوي "أداشي" الفقهية التي يمكن تخريجه عليها وبيان علاقته بها.
- مناقشة الحكم الفقهي لمسائل أداشي، وبيان من عليه مسئولية الضمان، وحكم
  أخذ الأجرة مقابل تأسيس وتنظيم جمعياته.
- ٤- بيان أوجه العلاقة بين الادخار التعاوي "أداشي" وبين بعض المنتجات المالية الإسلامية، ثم تقديم اقتراح إمكانية اعتباره منتجاً جديداً في المصارف أو المالية الاسلامية.

#### فرضية البحث

يفترض الباحث أن يصل -حلال هذا البحث- إلى إبراز صور الادخار التعاوي "أداشي" وأهميته في بلاد "هوسا" ودراسة أبعاده الفقهية التي يمكن تخريجه عليها، ثم الوصول إلى القول بجوازه، وتحقيق حلوه من الربا، وتحرير أنه ليس من القرض المحرم لجرّيه نفعاً للمقرض، وذلك بعد مناقشة الأقوال المنقولة في حكمه الفقهي مناقشة نقدية وتحريرية، كما يتوقع الوصول إلى اكتشاف أوجه العلاقة بينه وبين بعض المنتجات المالية الإسلامية، ومن ثم توضيح إمكانية تطبيقه في المصارف الإسلامية، كما سيكشف الباحث السبب الرئيسي في تفضيله على التمويل المصرفي لدى بعض الهوساويين في شمال نيجيريا.

### منهج البحث

من ما سبق من تصوير موضوع البحث وتحديد هدفه، وإشكاليته يتبين أن هذه الدراسة تحتاج إلى منهج دقيق وشامل، يتم فيه تحقيق الهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، ولهذا يقرر الباحث وبإرشاد من المشرف- أن يقسم البحث إلى بحث مكتبى، وآخر ميداني.

أما البحث المكتبي فسيتم فيه دراسة الجانب الفقهي لهذا البحث، كالتخريج الفقهي والحكم الفقهي وما يدور حولهما من الأحكام، وسيتبع الباحث و هذا المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي، وبالإضافة إلى منهج المقابلة والمقارنة لتحرير المسائل ومناقشتها جاعلاً المصادر الأصلية مراجع البحث، حيث يقوم الباحث بنسبة الأقوال إلى أصحابها في مظافها الأصلية، إلا إذا تعذر، فيكتفي بذكر من نسب القول إلى المصدر، وبالنسبة للأحاديث والآثار فإن الباحث سوف يقوم بعزو ها إلى مصادرها الأصلية، وذكر من على أحكامها صحة وضعفاً باختصار، إلا إذا كان للباحث نظر آخر في تضعيف أو تصحيح الأثر، فعندئذ يضطر إلى إطالة البحث لتقرير ما وصل إليه بحثه.

وأما الجانب الميداني من هذا البحث فهو الجانب العملي التطبيقي لهذا البحث كتصوير حقيقة ما يُجرى في ممارسات أداشي، وفوائدها، وتطويرها، وإمكانية إجرائها في المصارف، وما يدور حول ذلك مما له علاقة بجودة البحث. وفي هذا الجانب سيكتفي الباحث بإجراء المقابلة كما أشار إليه المشرف، وستشمل المقابلة جميع ما يحتاج إليه الباحث في هذه الدراسة، حسبما رُسم في خطة البحث، ثم يقوم الباحث بوصف إجمالي وعام لبيان ما أفاده المقابلون.

#### حدود البحث

إن موضوع أداشي موضوع متشعب المسائل، لكونه متعلقاً بالقرض والتمويل والادخار والتعاون، ولهذا كان من المناسب أن يحدد الباحث مجالات دراسته في كلِّ من هذه المسائل، وبالنظر إلى ما قدّمه الباحث حول هذه الدراسة فقد وافق المشرف على تحديد مجال الدراسة بالقدر الكافي لما يخدم هدف هذه الدراسة، وعليه فإن البحث ليس بحثاً ادخارياً، ولا تمويلياً ولا قرضيًا ولا تعاونياً فحسب فيتناول كل جزئية أو تجربة منها، بل له

جوانب واعتبارات معينة من هذه كلها، ولهذا يكتفي الباحث فقط بدراسة ما هو ضروري أو شبه ضروري لمسائل جمعيات أداشي، وذلك عن طريق دراسة التخريجات الفقهية لهذه المسائل ليتفرع عنها الحكم الفقهي لها، وكذلك ما يؤدي إلى تطوير وتنظيم هذه الممارسات في المالية الإسلامية، فلا يشمل البحث مسائل زكاة مال أداشي، ولا تجربة من بعض التجارب التمويلية أو الادخارية أو القرضية، أو التعاونية إلا ما تم تحديد دراسته في هيكل البحث.

#### هيكل البحث

ستتمّ دراسة هذا الموضوع في مقدمة يليها تمهيد بعده ثلاثة فصول فخاتمة وتوصيات ثم الفهارس.

المقدمة تشمل على التوطئة في موضوع البحث وأهميته وسبب اختياره وإشكاليته وأسئلته وأهدافه وفرضيته ومنهجه وحدوده.

التمهيد، وفيه أربعة مطالب:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن محتمع شمال نيجيريا

المبحث الثاني: أداشي وصوره في المحتمع الهوساوي

المبحث الثالث: أداشي وصوره في المحتمع العربي وفي مجتمع الملايو الماليزي

المبحث الرابع: تسمية *أداشي* بالادخار التعاوين ومقارنة تطبيقاته بين شمال نيجيريا وغيره

الفصل الأول: التخريجات الفقهية لمسألة أداشي. وفيه مباحث أربعة:

المبحث الأول: تخريج أداشي على مسألة السفتجة. وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: تعريف السفتجة

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في السفتجة

المطلب الثالث: علاقة السفتجة بأداشي

المبحث الثاني: تخريج أداشي على مسألة "أَسلِفْني وأُسلفَك". وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: التعريف بمسألة "أسلفْني وأسلفَك"

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في مسألة "أسلفني أسلفك"

المطلب الثالث: علاقة مسألة "أسلفني أسلفك" بأداشي

المبحث الثالث: تخريج أداشي على قاعدة "كل قرض حرّ نفعاً فهو ربا". وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: التعريف بقاعدة "كل قرض جر نفعاً فهوربا"

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في قاعدة "كل قرض جر نفعاً فهو ربا"

المطلب الثالث: علاقة قاعدة "كل قرض جر نفعاً فهو ربا" بأداشي

المبحث الرابع: تخريج أداشي على مسألة بيعتين في بيعة. وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: التعريف بمسألة بيعتين في بيعة

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في مسألة بيعتين في بيعة

المطلب الثالث: علاقة مسألة بيعتين في بيعة بأداشي

الفصل الثاني: الحكم الفقهي *لأداشي* والضمان فيه وأخذ الأجرة علي تنظيمه. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحكم الفقهي لأداشي وفيه مطالب

المطلب الأول: القول بالجواز وأدلته

المطلب الثاني: القول بالتحريم وأدلته

المطلب الثالث: القول بتجويز بعض الصور وتحريم بعضها

المطلب الرابع: المناقشة والترجيح

المبحث الثانى: الحكم الفقهي لمسألة الضمان في أداشي وفيه

المطلب الأول: أهمية الضمان في جمعيات أداشي

المطلب الثاني: اعتبار مؤسس أداشي أجيراً مشتركاً ومذاهب العلماء في تضمينه

المطلب الثالث: أدلة تضمين الأجير المشترك وأدلة تأمينه

المطلب الرابع مناقشة الأدلة والترجيح

المبحث الثالث: الحكم الفقهي لأحذ الأجرة على تنظيم وإشراف جمعيات أداشي